

"الحق في الدواء": رفع سعر الدواء لم يقض على النواقص ولم يشهد أي تحسن



الجمعة 15 يوليو 2016 12:07 م

كشف "المركز المصري للحق في الدواء"، أن قرار حكومة الانقلاب برفع الأسعار بزعم القضاء على النواقص في الأدوية ورفع كفاءتها لم يقض على ظاهرة نقص الدواء ولم تشهد أي تحسن نسبي، بل ارتفع النقص إلى أصناف أخرى لها أهمية كبرى مثل بعض أدوية الضغط والكبد والقطرات مثل: «إبيمول إندكور 10 ملي، إسيلوك فوار، أفيل أمبول، أكتوفينت بلس شراب أكا مصر بودره، أنا لليرج شراب، إندوميثازين شراب، أوبتيريبيد قطره، أوليفينت شراب إبرونيل أقراص، أفرين بخاخ».

وقال المركز في بيان له اليوم الجمعة، إن قرار الزيادة أثبت أن صدوره لم يواكبه أي خطط لضبط الأسواق، في الوقت الذي اعتبر فيه أن وزارة الصحة هي من ورطت حكومة الانقلاب في القرارات غير المدروسة ولم تقدم أي دراسات معدة مسبقاً كما ينبغي دورها بل عندما نشرت التسعيرة الجديدة حدثت مشكلات انعكست على السوق

وأكد أن القرار أثبت أن هناك شركات توزيع تربحت خلال 24 ساعة في الفارق بين السعر القديم والجديد أكثر من 50 مليون جنيه من جيوب المواطنين وكان على الحكومة إعلان التسعيرة على الإنتاج الجديد الذي سيتم تصنيعه وليس الموجود فعلياً في الصيدليات، على أن يتواكب هذا لتحريك أسعار الشركات لتغطية النقص

وكشف المركز أن القرارات الأخيرة صبت في صالح شركات الدواء الخاصة وأن قوائم الزيادة بها أكثر من 100 مكمل غذائي وأدوية للريجيم والدايت والرشاقة ليس لها أهمية

وأكد المركز أن هناك فئات خاصة لمرضى الهيموفيليا والتلاثيميا وضمور العضلات ومرضى التمثيل الغذائي نظراً لوجود أخطار تهددهم وتهدد بفقدان الحياة أو الإصابة بالشلل أو ببتير أقدامهم بسبب ارتفاع أسعار الدواء وعدم وجوده بهيئة التأمين الصحي أو العلاج على نفقة الدولة منذ أربعة شهور

يذكر أن أسعار الدواء شهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق حيث زادت أسعارها بنسبة 30%، الأمر الذي أدى لمزيد من الغضب في الشارع المصري بسبب حالة الغليان التي يعاني منها المواطن لارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستراتيجية